

بيان الجزائر الصادر عن الندوة الدولية حول المشاركة السياسية للمرأة تحت شعار:

"ترقية المشاركة السياسية للمرأة كدعامة أساسية لمسارات
الإصلاح السياسي والتنمية المستدامة"

المنعقدة يومي، 17 و 18 مارس 2018

قصر الأمم بنادي الصنوبر الجزائر

في خضم السياقات التي أفرزتها التغيرات الدولية والمخرجات المستجدة المترتبة عنها،
أضحت ترقية الحقوق السياسية للمرأة مؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة، ومحورا هاما
تقاس عليه مسارات تقدم المجتمعات ورفيها والتي لا تتأتى إلا في كنف نظام ديمقراطي
تشاركي، يضمن حقوق متكافئة للرجال والنساء على حد سواء.

ومواصلة لمساعي الإصلاحات السياسية التي شرع فيها، نظمت وزارة الداخلية
والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) وهيئة
الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (ONU-femmes)، ندوة دولية يومية
17 و 18 مارس 2018، موسومة بشعار "ترقية المشاركة السياسية للمرأة كدعامة
أساسية لمسارات الإصلاح السياسي والتنمية المستدامة" بقصر الأمم - نادي الصنوبر
الجزائر.

حضر أشغال هذه الندوة ما يقارب تسع مئة مشاركة ومشارك يمثلون مختلف
القاعين والشركاء الاجتماعيين والباحثين المتخصصين وممثلي الدول الرائدة في مجال
المشاركة السياسية للمرأة وهيئات الأمم المتحدة، قصد تعميق التفكير والبحث في إثراء
الآليات الكفيلة بتعزيز المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية واستدامتها.

باسم المشاركين من عضوات البرلمان بعرفتيه ومنتخبات المجالس الشعبية البلدية
والولائية وممثلي الجمعيات الوطنية والمحلية وإطارات الدولة من مختلف القطاعات
الوزارية، وكذا الباحثين الوطنيين والدوليين والمشاركات والمشاركين ممثلي الدول
والهيئات الأمامية والسلك الدبلوماسي، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لفخامة
السيد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة على رعايته السامية لهذه الندوة الدولية،
كما نتوجه بالشكر للسيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
على الجهود المبذولة لإنجاح هذه الندوة الدولية والشكر موصول لبرنامج الأمم المتحدة

للتنمية (PNUD) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (ONU-femmes) على الدعم الذي خصصوه من أجل تحقيق هذا البرنامج.

وقد عكف المشاركون والمشاركات خلال يومين على إثراء محاور النقاش بتقديم مداخلات لعرض الخبرات والتجارب الناجحة وكذا الأطر القانونية المقارنته المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة وأفضل المقاربات المعمول بها والتي تهدف لتمكين المرأة والتي من شأنها تعزيز قدراتها لتفعيل دورها في تسيير الشأن العام.

تناولت أشغال هذه الندوة بالمناقشة ثلاثه محاور أساسية:

- المحور الأول : ترقية المشاركة السياسية للمرأة: الأطر القانونية الوطنية والدولية.
- المحور الثاني : المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة المحلية: فاعل في التنمية المستدامة.
- المحور الثالث: دور الفواعل الحكومية وغير الحكومية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة.

ونستلهم من أشغال هذه الندوة الدولية أنجع الأطر لاستدامة المكتسبات التي تحصلت عليها المرأة وتعزيزها بالنظر لأهميتها ما توصلت إليه الندوة من توصيات، والتي ستكون لا محالة مرجعية في تحفز المساعي المستقبلية للدول الجزائرية، تحقيقا لرقى المرأة كإحدى الأولويات الإستراتيجية، بما يتماشى والقيم التي أقرها برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الدستور وتطلعات المرأة على مختلف الأصعدة لاسيما لمواجهة التحديات والرهانات الاقتصادية المعاصرة.

تمخض عن أشغال الدورات الحوارية المقررة بالندوة الدولية، توصيات بخصوص الأطر القانونية والمؤسسية للمشاركة السياسية للمرأة، دورها في المجالس المنتخبة والتنمية المستدامة وكذا أهمية الفواعل الحكومية وغير الحكومية في تعزيز مشاركتها الفعلية والتي نستعرضها من خلال النقاط التالية:

1. الإشادة بالتجربة الجزائرية القائمة على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والتي من شأنها أن تقدم نموذجا واقعيا وعمليا لتعزيز دور المرأة في الحياة العامة.
2. إعادة النظر في الإطار القانوني قصد الانتقال من نظام الحصص إلى النظام القائم على التنافس في القائمة الانتخابية لضمان مشاركة فاعلة وفعلية للمرأة في الحياة

- السياسية مع تكريس نظام الحصص على مستوى الهيكل التنفيذية للمجالس المنتخبة،
3. إعادة النظر في الإطار القانوني لا سيما قانون الأحزاب السياسية لتمكين المرأة من حصص على قوائم الترشيحات قصد توليها مناصب قيادية و تفعيل دورها في مسار اتخاذ القرار
4. مراجعة القانون العضوي رقم 03-12 المؤرخ في 12 يناير 2012، المحدد لكيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة من خلال توسيع مجال تطبيقه ليشمل جميع البلديات بما في ذلك تلك التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة، ما من شأنه أن يجعل الأحزاب السياسية تولي اهتماما أكبر بترشيح النساء في البلديات ذات الكثافة السكانية الضئيلة،
5. استحداث هيئة مؤسساتية مستقلة تسهر على ضمان المحافظة على المكتسبات السياسية والقانونية للمرأة،
6. توحيد جهود المنتخبات على المستوى الوطني والمحلي و تشجيع العمل بنظام الشبكية بغية التبادل وتعزيز التضامن بين النساء المنتخبات وترقية أحسن لمشاركتهن الفعلية في الحياة السياسية،
7. تكريس أهمية المشاركة السياسية للمرأة ورسم السياسات العمومية قصد تحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال إشراكها في مناصب اتخاذ القرار،
8. التمكين الاقتصادي ودعم مشاركة المرأة في هذا القطاع الاقتصادي وتشجيع المقاولات النسوية،
9. تعزيز حضور المرأة داخل المنظمات المهنية والنقابية والمجتمع المدني،

10. تعزيز دور المرأة في مجال المحافظة على البيئة وحماية الثروات الطبيعية المحدودة للأجيال الحاضرة والقادمة من أجل تحقيق التوازن الايكولوجي والبيئي من جهة والحد من الآثار السلبية للتلوث من جهة أخرى،
11. تشمين البرامج المسطرة من طرف وزارة الداخلية في مجال تكوين المنتخبات وضرورة مواصلة هذه البرامج لتشمل المنتخبين الرجال إلى جانب النساء،
12. تشجيع الأحزاب السياسية على اتخاذ تدابير خاصة تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء المنتخبات ضمن صفوفهم والهيئات القيادية في الحزب،
13. تعميم الحملات التوعوية حول أهمية تمكين المرأة سياسيا تتوجه نحو جميع فئات المجتمع وفي مختلف الأوساط لاسيما الريفية والنائية قصد تغيير الذهنيات السلبية، إذ أن تمكين المرأة سياسيا لا يتوقف على المنظومة القانونية فحسب بل يجب أن ترافق هذه التحولات القانونية تحولات اجتماعية.